الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يرتفع 1٪ إلى 61,26 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 46 سنتا ليبلغ 61,26 دولارا للبرميل، بزيادة 1٪، وذلك وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

بمعدل متوقع 3,5٪ في 2018

«ستاندرد آند بورز»: نمو الاقتصاد الكويتي.. الأفضل خليجياً

أسواق الأسهم الخليجية ستشهد تقلباً خلال العام الحالي بضغط تأرجح أسعار النفط

توقعت وكالة ستاندرد آند بورز ان تحقق كل دول الخليج عجزا في موازناتها خلال العام 2018 وهو ما سيؤثر على كل القطاعات الاقتصادية وتوقعت الوكالة ان تحقق الكويت طفرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي تصل الى 3,5٪ في العام المالي الجديد مقارنة بمعدل نمو 0,75٪ في العام 2017.

وأشار التقرير في إطار توقعاته لنمو الناتج المحلي الاجمالي لدول الخليج الى ان الكويت ستحقق اكبر معدل نمو بين دول الخليج يبدأ من 1,5٪ للسعودية ويصل بالحد الأقصى بالكويت إلى 3,5٪.

وأظهرت بيانات رسمية نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بالأسعار الجارية بنسبة 1,9٪ خلال الربع الثالث من عام 2017 على أساس سنوي. فيما أظهر تراجعا بالأسعار الثابتة بنسبة 3,7٪ خلال الربع الثالث من 2017 مقارنة بالفترة نفسها من 2016.

وقالت الوكالة في تقريرها ان المخاطر الجيوسياسية في المنطقة ستتواصل خلال العام الحالي اضافة الى استمرار التقلبات في أسعار النفط والغاز وهو ما سيؤثر بالتقلب ايضا في أسواق الأسهم الخليجية. وأشارت الوكالة الى توقع تأرجح أسعار النفط خلال العام الحالي ما يضغط مع باقي العوامل الجيوسياسية على اقتصادات المنطقة.

وذكر التقرير أن اكثر القطاعات المتأثرة سيكون قطاع التأمين الذي يعاني من استمرار التحديات التنظيمية والتنافسية في قطاع التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن ستاندرد آند بورز تتوقع أن تظل الظروف الائتمانية لشركات التأمين المصنفة بمستويات قوية ومستقرة عموما في العام 2018.

وأشار التقرير الى ان تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2017 الناتج عن الانخفاض والغاز وتصاعد المخاطر الجيوسياسية اثر بالسلب على الأداء المالي والاقتصادي للدول الخليجية. وقالت الوكالة انها قامت بتخفيض التصنيفات الائتمانية للبحرين إلى +B مع نظرة مستقبلية مستقرة وعمان إلى BB مع نظرة مستقبلية مستقرة وقطر إلى –AA مع نظرة مستقبلية سلبية نتيجة لتلك التغيرات في العام الماضي.

وقدرت الوكالة أن الحكومات حول العالم ستقترض حوالي 7,4 تريليونات دولار هذا العام، وهو ما سيرفع مجمل ديونها إلى مستوى قياسي للعام الثالث على التوالي على ان تستأثر الولايات المتحدة بثلث إجمالي الديون وحدها.

وقالت ان حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستحصل على 3٪ من اجمالي حجم الدين العالمي بما يصل الى 222 مليون دولار خلال العام الحالي.

وتوقعت ستاندرد آند بورز أن الدين التجاري السيادي العالمي سيرتفع خلال 2018 بأكثر من 1,1 تريليون دولار ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق عند 47,3 تريليون دولار بحلول نهاية هذا العام، بزيادة قدرها 2,5٪.

بحسب استبيان للمحللين الماليين المعتمدين بالمنطقة

الاستثمار بأسواق المنطقة رهن زيادة الشفافية وتسهيل ممارسة الأعمال

كشفت جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت عن نتائج الاستبيان السنوي لآراء جمعيات معهد المحللين الماليين المعتمدين في أسواق الشرق الأوسط، وذلك في لقطة ربع سنوية لتوقعات إدارة الاستثمارات وفقا لحملة شهادات المعهد في الإمارات والكويت والبحرين.

وفيما يلي النتائج الخمس الأبرز للاستبيان:

● أشار المشاركون في الاستبيان إلى أن الأسهم الإقليمية والأسهم الخاصة ستكون أكثر فئات الأصول جاذبية في الشرق الأوسط خلال عام 2018.

● أفاد 70٪ من أعضاء جمعية المحللين الماليين المعتمدين بأن مؤسساتهم لم تستثمر في الذكاء الاصطناعي لأغراض داخلية.

● يعتبر تحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية واستمرار إدارة الموارد المالية بحكمة من قبل الحكومة لتحسين أوضاع السيولة من أبرز اهتمامات المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي والمستثمرين الدوليين فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية.

● تعد زيادة شفافية القرارات الاستثمارية والمساءلة من خلال حوكمة الشركات أهم عوامل تطوير مهنة إدارة الاستثمار في المنطقة.

● أجاب 70٪ من المشاركين في الاستبيان أن الظروف الجيوسياسية تشكل أهم التحديات التي تواجه قطاع الاستثمار الإقليمي.

يعتقد خبراء الاستثمار في المنطقة أن المستثمرين العالميين والإقليميين سيواصلون متابعة عاملين رئيسيين لزيادة استثماراتهم او دخولهم لأسواق المنطقة وهما التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والفرص الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

وأدت جهود التنويع الاقتصادي والجهود الرامية إلى إزالة العوائق والتأثير الإيجابي للاستمرار في إدارة الموارد المالية بحكمة لتوفير السيولة إلى تركيز المستثمرين الاقليميين والدوليين على حد سواء على السوق السعودي.

ساعد اقتصاد بلدك.. بالنوم!

كشفت دراسة حديثة حول تأثير النوم على الاقتصاد الأميركي لمركز «راند» الشهير للدراسات أن الموظفين الأميركيين الذين ينامون أقل من 7 ساعات يوميا يكلفون الاقتصاد ما يزيد على 400 مليار دولار سنويا وقد تزيد التكلفة مستقبلا.

وأوضحت الدراسة أن نوم الموظفين أقل من 8 ساعات يخفض الإنتاجية مقارنة بمن حصلوا على ساعات نوم كافية. حيث يكلف النوم القليل للموظفين في بريطانيا اقتصادها القومي ما يزيد على 40 مليار جنيه إسترليني.

وتشير تقديرات «راند» إلى أن الاقتصاد القومي للبلدان المختلفة يخسر قرابة 2٪ من الناتج القومي بسبب قلة ساعات النوم. ونتيجة لمعرفة الشركات بذلك، بدأت شركة مثل «بروكتز آند جامبل» الأميركية في منح موظفيها دورات تدريبية عن «النوم الصحي».

وقامت شركات أخرى مثل جوجل ونايكي بمنح موظفيها حرية كاملة في مواعيد الحضور والانصراف بما يتوافق مع ساعاتهم البيولوجية. بل وبدأت شركات أخرى في توفير «غرف للغفوة» في مقارها بحيث يستطيع الموظف أن يحصل على فترة من النوم إذا احتاج لذلك وسط عمله.

وتشير دراسة «راند» أيضا إلى أنه بتأخير موعد الدراسة من الثامنة أو قبلها حتى الثامنة والنصف فإن الاقتصاد الأميركي سيكون بوسعه أن يوفر 83 مليار دولار في 10 سنوات.

ويؤثر الاستيقاظ المبكر على التلاميذ وقدرتهم على التحصيل، فغالبيتهم يستيقظون قبل السادسة صباحا للوصول إلى المدرسة التي تبدأ قبل السابعة والنصف.

لدى البنوك الكويتية.. لتسجل 2,7 مليار دينار

«بيتك»: الودائع بالعملات الأجنبية تهبط 6,5٪ خلال 2017

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان النمو السنوي في ديسمبر لإجمالي الودائع في القطاع المصرفي الكويتي بلغ 3,2٪، إذ بلغت الودائع 42,1 مليار دينار، تزامنا مع ارتفاع إجمالي النشاط الائتماني للبنوك بنحو 3,2٪ على أساس سنوي حين بلغ إجمالي الائتمان في ديسمبر 2017 حوالي 35,4 مليار دينار، وذلك وفق آخر المعلومات التي يصدرها بنك الكويت المركزي. وبلغت قيمة النمو السنوي للودائع نحو 1,3 مليار دينار من ارتفاع جميع الأنواع الرئيسية للودائع، باستثناء ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية التي تراجعت بنحو 6,5٪.

وعند المقارنة على أساس شهري، ارتفعت الودائع بنحو 1٪ في ديسمبر مقارنة مع 41,7 مليار دينار في نوفمبر 2017. ارتفعت حصة ودائع القطاع الخاص بنحو طفيف إلى 84٪ من إجمالي الودائع في ديسمبر عام 2017، مقارنة مع 83,6٪ في ديسمبر 2016، بينما تراجعت حصة ودائع القطاع الحكومي من إجمالي الودائع إلى 16٪ في ديسمبر عام 2017 مقارنة مع 16,4٪ في ديسمبر عام 2016.

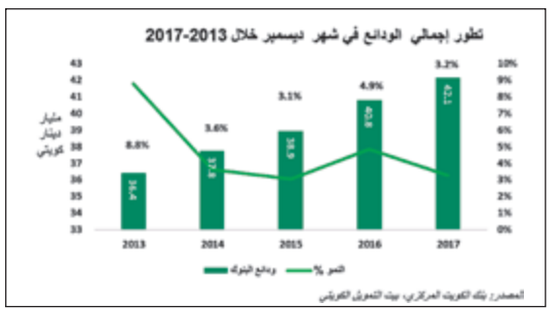

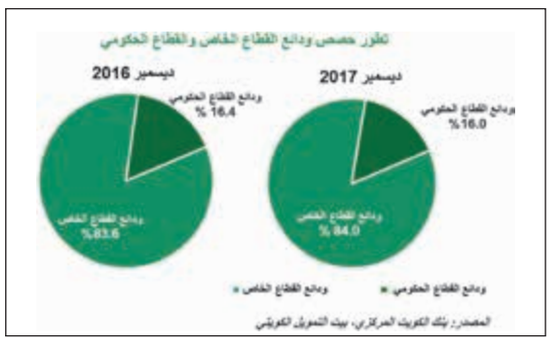

42 مليار دينار إجمالي الودائع في ديسمبر بارتفاع شهري 1٪

ودائع الخاص

ارتفعت ودائع القطاع الخاص في ديسمبر 2017 بنحو 3,7٪ أي ما يعادل حوالي 1,3 مليار دينار على أساس سنوي، وصولا إلى 35,4 مليار دينار، مقارنة مع 34,1 مليار دينار في ديسمبر 2016، في حين ارتفعت بنسبة 1,1٪ عند المقارنة على أساس شهري مع 35 مليار دينار في نوفمبر2017.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، وبلغت الودائع بالعملة المحلية 32,7 مليار دينار في ديسمبر، أي تشكل 92,3٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة عن حصتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص البالغة 91,4٪ في ديسمبر 2016.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلا أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد بلغت حصتها في ديسمبر 59,4٪ من ودائع العملة المحلية مقابل 59,1٪ في الشهر نفسه من 2016، بينما تراجعت حصة الودائع تحت الطلب والتي تمثل 25,8٪ في ديسمبر 2017 مقارنة مع 26٪ في ديسمبر 2016، فيما حافظت ودائع الادخار على حصتها من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في ديسمبر 2017 عند 14,9٪.

ودائع الحكومة

ارتفعت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية بنسبة 0,8٪ على أساس شهري في ديسمبر 2017، إذ بلغت 6,74 مليارات دينار في ديسمبر 2017 مقابل 6,69 مليارات دينار في نوفمبر 2017، أما على أساس المقارنة السنوية فقد ارتفعت الودائع الحكومية بنسبة 0,9٪ في ديسمبر 2017 مقارنة مع 6,68 مليارات دينار في ديسمبر 2016.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة انخفضت نسبيا في ديسمبر إلى 95٪ من إجمالي ودائع القطاع الحكومي مقارنة مع 96,8٪ في ديسمبر 2016، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 5٪ من ودائع القطاع الحكومي مقارنة مع 3,2٪ في ديسمبر 2016.

تسونامي «سكاي نت» يهدد أسواق المال العالمية

ألقى العديد من الخبراء والمحللين باللوم على برامج وانظمة التداول الآلي في التراجعات الحادة والتقلبات العنيفة التي شهدتها أسواق المال مؤخرا وخاصة الذي شهده سوق الأسهم الأميركي خلال الأسبوع الأول من فبراير، عندما سجل مؤشر «داو جونز» أعلى وتيرتي هبوط يومي على أساس النقاط في تاريخه.

هذا التخبط الذي تسببت فيه الخوارزميات يعيد للأذهان مشروع «سكاي نت» في سلسلة أفلام الخيال العلمي «ترمينتور» أو «المبيد»، وهو عبارة عن برنامج ذكاء اصطناعي اكتسب قدرة على الإدراك بعدما انتشر في ملايين الخوادم الحاسوبية بحسب تقرير نشره موقع أرقام.

وبعد ذلك بدأ «سكاي نت» السيطرة على الأنظمة الإلكترونية وأعداد هائلة من الروبوتات، ومن ثم شن حرب فناء ضد البشر استخدم فيها الأسحلة النووية، ورغم إدراك مطوريه لقدراته المتنامية إلا أن الاوان كان قد فات لإيقافه.

ورجحت كثير من التقارير تسبب تداولات الحواسيب مع حواسيب أخرى ذات رافعة مالية عالية في انخفاض الأسهم هذا الشهر، ويأتي ذلك في وقت تسيطر على الكثيرين مخاوف من تحكم الخوارزميات في الأسواق على غرار «سكاي نت».

وأرجعت تلك الافتراضات إلى تجاوز التداول عالي التردد عادة 50٪ من حجم التداولات في معظم بورصات الأسهم، وربما تخطى هذه النسبة بشكل أكبر من المعتاد خلال الأسبوع الذي شهد الاضطراب.

الأسعار تراجعت رغم انخفاض مخزون أكبر مستهلك في العالم

الصادرات الأميركية تزيد الضغط على أسعار النفط

وكالات: انخفضت أسعار النفط في ختام تعاملات الأسبوع الماضي، في ظل ارتفاع صادرات الخام الأميركية الذي طغى على انخفاض المخزونات في أكبر مستهلك في العالم.

وبلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة 62,70 دولارا للبرميل، منخفضا سبعة سنتات عن سعر آخر تسوية، ونزل خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 11 سنتا إلى 66,28 دولارا للبرميل.

ورغم تراجعات نهاية الأسبوع لا يزال الخام الأميركي بصدد الارتفاع نحو 1,7٪ على مدى الأسبوع وبرنت 2,2٪، ليتجه الخامان صوب تحقيق ثاني مكاسبهما الأسبوعية بعد تكبدهما خسائر حادة في أوائل الشهر.

يأتي تراجع النفط في نهاية الأسبوع الماضي بالتزامن مع اعلان إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن مخزونات الخام في الولايات المتحدة انخفضت 1,6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 16 فبراير إلى 420,48 مليون برميل، رغم التباطؤ الموسمي للطلب في نهاية موسم الشتاء.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن صادرات الخام الأميركية قفزت إلى ما يزيد قليلا على مليوني برميل يوميا في الأسبوع الماضي، مقتربة من مستوى قياسي مرتفع عند 2,1 مليون سجلته في أكتوبر. وساهم ذلك في خفض صافي الواردات إلى ما دون خمسة ملايين برميل يوميا، وهو أدنى مستوى منذ بدأت الإدارة تسجيل البيانات عام 2001.

ولم يطرأ تغير يذكر على إنتاج النفط الخام الأميركي تقريبا في الأسبوع الماضي ليستقر عند 10,27 ملايين برميل يوميا، بالقرب من مستويات روسيا أكبر منتج للنفط في العالم وبما يفوق السعودية أكبر منتج في «أوبيك».

لكن على الصعيد العالمي، ما زالت أسواق النفط العالمية تحظى بدعم جيد من نمو الطلب المتزامن مع تخفيضات الإنتاج التي تقودها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) وروسيا.

ورغم اعلان «أوبيك» وصول مستوى التزام أعضائها بتخفيض الإنتاج الى 133٪ يسعى بعض أعضائها الى زيادة الإنتاج على المدى البعيد اذ أعلنت نيجيريا انها تخطط لزيادة إنتاج النفط إلى 3 ملايين برميل يوميا بحلول 2020 من مستواها الحالي البالغ 2,2 مليون برميل.

الهند تعرض على السعودية حصة في احتياطي النفط الإستراتيجي

قال وزير النفط الهندي دارميندرا برادان في نيودلهي أمس إن بلاده عرضت على السعودية حصة في المرحلة الثانية من الاحتياطيات النفطية الاستراتيجية الهندية التي لم يتم ملؤها حتى الآن.

وذكر برادان أن الحكومة ناقشت مع السعودية أيضا فرص الاستثمار في مصفاة نفط مقترحة بطاقة 1,2 مليون برميل يوميا على الساحل الغربي للهند ومشروعا للبتروكيماويات في جنوب الهند.

وأضاف أن الهند سعت للحصول على أسعار معقولة للنفط من السعودية من شأنها أن تجعل الخام ذا جدوى اقتصادية للمصافي الهندية المملوكة للدولة دون الإضرار بمصلحة المملكة.